



الرئيس: السيد آش (أنتيغوا وبربودا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة السيد تومو مونتي
(الكاميرون).

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبه المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/68/716/Add.10)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى مشروع القرار A/68/L.38/Rev.1، الذي تم تعميمه في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٢٢ من جدول الأعمال، المعنون "المؤتمر العشري الشامل لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي". ويذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، إحالة البند الفرعي (ب) من البند ٢٢ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. وحتى تستطيع الجمعية العامة أن تتخذ إجراء بسرعة بشأن هذه الوثيقة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند الفرعي (ب) من جدول الأعمال مباشرة في الجلسة العامة، والشروع في ذلك فوراً؟

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن ننتقل إلى البنود المدرجة على جدول أعمالنا، وجريا على الممارسة المتبعة، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/68/716/Add.10، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه، منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/68/716/Add.9، سددت فانواتو إريتريا المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في تلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.38/Rev.1، المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/68/L.38/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.38/Rev.1 (القرار ٦٨/٢٧٠) الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة زامبيا التي تود أن تدلي ببيان عقب اعتماد القرار ٦٨/٢٧٠.

السيدة كاسيس - بوتا (زامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم بشأن البند الفرعي (ب) من البند ٢٢ من جدول الأعمال المعنون "المؤتمر العشري الشامل لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي" وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لوفدي باراغواي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، اللذين توليا مهمة تنسيق مشروع القرار باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، على عملهما الممتاز. ونشكر شركاءنا أيضا على إسهامهم الذي أدى إلى القرار الذي اتخذ للتو بتوافق الآراء (القرار ٦٨/٢٧٠).

ويكتسي اتخاذ القرار - الذي يركز على مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية - أهمية كبيرة بالنسبة لمجموعة البلدان هذه، ونحن نتطلع إلى استعراض برنامج عمل ألماتي. لقد اضطلع برنامج عمل ألماتي، الذي اعتمد قبل ١٠ سنوات، بدوره في تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية غير الساحلية أثناء تنفيذه، على الرغم من وجود خلافات كبيرة بين تلك البلدان نفسها.

وأحرز تقدم في تحسين وتوسيع البنية التحتية للنقل البري في بعض مناطق البلدان ذاتها. وأحرز بعض التقدم أيضا نحو تنمية البنية التحتية غير المادية، من قبيل التنسيق بين سياسات

البند ٢٢ من جدول الأعمال (تابع)
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة
(ب) المؤتمر العشري الشامل لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي
مشروع القرار (A/68/L.38/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة دولة بوليفيا المتعددة القوميات لتعرض مشروع القرار A/68/L.38/Rev.1.

السيدة ريوس ريكويونا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين.

يود وفد دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين، أن يعرب عن امتنانه للوفود التي شاركت مؤيِّدة في عملية التفاوض على مشروع القرار المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية" (A/68/L.38/Rev.1).

وعلى نفس المنوال، يود وفد بوليفيا أن يشكر وفد بلغاريا على تيسير المشاورات غير الرسمية، ووفد النمسا على استضافة المؤتمر، ووفد زامبيا، الذي تولى رئاسة مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، ووفد باراغواي على تنسيق عملية المشاورات غير الرسمية بالنيابة عن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية ومجموعة ال ٧٧ والصين، ووفود البلدان المنتسبة لقضية البلدان النامية غير الساحلية على إسهاماتها ودعمها خلال عملية المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار.

وعلاوة على ذلك، فإن رئاسة مجموعة ال ٧٧ والصين تدعو إلى إدراج وفود أرمينيا وكازاخستان وقيرغيزستان في قائمة مقدمي مشروع القرار.

ويجدون الأمل على وجه الخصوص، في أن يتصدى المؤتمر للمسائل المتعلقة بتنمية الهياكل الأساسية ومسائل النقل العابر وتيسير التجارة والتنمية والتكامل الإقليمي وأطر السياسات الرامية إلى الحد من تكاليف العبور الباهظة، علاوة على تمكين البلدان النامية غير الساحلية من المشاركة الكاملة في التجارة العالمية. ونأمل أيضا أن يتصدى المؤتمر لمسائل أوسع نطاقا، بما في ذلك التحول الهيكلي والقيمة المضافة وتنوع الصادرات وتحسين القدرات الإنتاجية وبناء القدرة على التكيف في البلدان النامية غير الساحلية في مواجهة الصدمات من قبيل الآثار الناجمة عن تغير المناخ والتصحر والأزمات الاقتصادية، وتعبئة المزيد من تدابير الدعم الدولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية.

ختاما، فإننا نتطلع إلى المشاركة النشطة من جانب الدول الأعضاء في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في اجتماعات اللجنة التحضيرية، وفي المؤتمر الذي سيعقد في فيينا، النمسا، في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٢٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

وقوانين وإجراءات وممارسات النقل والمرور العابر. وقد بدأت تلك الجهود المبذولة لتحسين سياسات النقل والمرور العابر وتيسير التجارة تحقق نتائج إيجابية، وخصوصا فيما يتعلق بتقليص الفترة الزمنية اللازمة لاستيراد أو تصدير السلع وغيرها.

ومع ذلك، فإن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك الهياكل الأساسية للنقل والمرور العابر في تلك البلدان، إذ لا تزال غير كافية وتفتقر إلى بعض الوصلات فيما بينها. ولتلك البلدان قدرات إنتاجية محدودة، وليس بوسعها أن تضيف قيمة إلى إنتاجيتها، خاصة في قطاعي الزراعة والتعدين، في ضوء تراجع قاعدة الإنتاج الصناعي. وفوق ذلك كله، تفاقمت هذه الصعوبات بفعل بروز مزيد من التحديات العالمية المتعددة، بما في ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود، والأزمات الاقتصادية والمالية وتغير المناخ، في حين ما تزال البلدان النامية غير الساحلية ذات قدرات محدودة على التكيف، بالإضافة إلى محدودية قدرتها على التخفيف من أثر تلك التحديات والتصدي لها.

وعليه، فإن تعزيز ودعم الشراكات الدولية مع تلك البلدان يكتسبان أهمية بالغة بالنسبة لتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية التي تم التشديد عليها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي ذلك الصدد، نتوقع من المؤتمر إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، وتشاطر أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتحديد العقبات والقيود التي واجهت التنفيذ، فضلا عن الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها. ويتوقع أن يضع المؤتمر ويعتمد أيضا إطارا جديدا للشراكة الإنمائية للعقد القادم، بهدف دعم البلدان النامية غير الساحلية، وتقديم المعونة اللازمة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.